

نعم الاثار يجب وتجنب المصائب لاجل المصلحة قريبة فاما ايجاب ذلك فلا  
 فاذا كان يتعب باخراج الهائم عن الزرع لم يلزمه السعي في ذلك ولكن  
 اذا كان لا يتعب بتقليم صاحب الزرع من ثوبه او باعلامه بلزمه ذلك  
 فاهمال تعريفه وتبينه كما همال تعريف القاضى بالشهادة وذلك لارحمة  
 فيه ولا يمكن ان يرعى فيه الاقل والاكثر حتى يقال ان كان لا يضيع من منفعة  
 في مدة استغاله باخراج الهائم الا قدر درهم مثلا وصاحب الزرع يغوته مال  
 كثير فيخرج جانبه لان الدرهم الذي هو له وهو يحمي حفظه كما يحمي صاحب  
 الالف حفظ الالف فلا سبيل الى المصير لذلك فاما اذا كان فوان المار  
 بطريق هو مصيبة كالغضب او قتل عبد فهو كما للغير فهذا يجب المنع منه وان  
 كان يتعب ما لان المقصود حق الشرع والعرض دفع المصيبة وعلى الابن ان  
 ان يتعب نفسه في ترك المعاصي والمعاصي كلها في تركها تعب وانما اطاعة فلها  
 ترجع الى مخالفة النفس وهي غاية التعب لم يلزمه احتمال كل ضرر بل التفضل  
 فيه ما ذكرناه من درجات المخدرات التي يخافها الخشب وقد اختلفت لفظها  
 في مسلمتين تقرب من عرضا احدهما ان الالتقاط هو واجب واللقطة  
 هي ضايعة والمنقط مانع من الضياع وساء في الحفظ والحق فيه عندنا  
 ان يوصل ويقال ان كان اللقطة في موضع لو تركها فيه لم تقع بل يمتنعها  
 من غير ما او تترك كما لو كانت في مسجد او رباط يتبع من يذمها وكل من بناه  
 فلا يلزمه الالتقاط وان كانت في مصيبة نظر فان كان عليه تعب في حفظها  
 كما لو كانت بهيمة وتحتاج الى علف واصطبل فلا يلزمه ذلك لانه انما يجب الالتقاط  
 لحق المالك وقد سبب كونه اننا محترما والمنقط ايضا ان كان ولحق  
 في ان لا يتعب لاجل غيره كما لا يتعب غيره لاجله وان كان ذمها او ثوبا او ثوبا  
 لاضرر عليه فيه الا يجد تعب التعريف وهذا ينبغي ان يكون في محل الوجوهين تقابل  
 يقول التعريف والقيام بشرطه سنة تعب فلا سبيل الى الزامه ذلك الا ان  
 يتابع فيلزم طلبا للثواب وقايل يقول ان هذا القدر من التعب مستصغر  
 بالاصافة

بالاصافة الى تراعى حقوق المسلمين وينزل هذا منزلة تعبد الهدي  
 مجلس الحكم فانه لا يلزمه السفر الى بلدة اخرى الا ان يتبرع به فاذا كان مجلس  
 القاضي في جوارحه لزمه الحضور وكان التعب بهذه الخطوات لا يعد تعباً  
 في عرض اقامة الشهادة واد الامانة وان كان في الطرف الاخر من البلد  
 واخرج الى الحضور في الهاجرة وعند شدة الحر فهذا يقع في محل الاجتهاد  
 والنظر فاذا الضر الذي ينال السعي في حفظ حق الغير له طرف في العلة  
 لا يترك في انه لا يبالى به وطرف في الكثرة لا يترك في انه لا يلزم احتياله ووسط  
 يتجاوز به الطرفان ويكون ابداه محل الشبهة والنظر وهي من الشبهات  
 المزمنة التي ليس في تقديرها البشائر التي اذا علة تفريق بين اجرائها  
 المتقاربة لكن المتقرب ينظر فيها بنفسه ويدعو ما يربيه الى ما لا يربيه فهذا  
 نهاية الكلف عن هذا الاصل الركن الرابع نفس الاحتمال وله درجات  
 واداب اما الدرجات فالولها التعريف ثم التعريف ثم التهمى ثم الوعظ  
 والنصح ثم السب والتعنيف ثم التغيير بالبعد ثم التهديد بالضرب  
 ثم ايقاع الضرب وتحقيقه ثم شهر السلاج ثم الاستظهار فيه بالاعوان  
 وجمع اجنود اما الدرجة الاولى وهي التعريف ونفى به طلب المعرفة  
 بجريان المنكر وذلك من بابي عنه وهو التجسس الذي ذكرناه فلا ينبغي  
 ان يسترق السمع على دار غيره لسمع صوت الا وتارة ولا ان يستنشق  
 ليدرك رائحة الحر ولا ان يحس ما في ثوبه ليعرف شكل المزارع ولا ان يخبر  
 من جيرانه بخبره بما يحرق في داره نعم لو اضره عدلان ابتداء من  
 غير استخبار بان فلانا يشرب الخمر وداره او باب في داره حمله اعدا للثوب  
 فله ان يدخل داره ولا يلزمه الاستئذان ويكون تحطى ملكه  
 بالدخول للمتوصل الى دفع المنكر كسر السد بالضرب لمنع مهم الاحتار  
 اليه وان خبره عدلان او عدل واحد وبالجملة وكل من تغرر رواية دون شهادة